اقتصاد

إعادة الإعمار أولوية لرجال الأعمال الأرمن

ليون زكي: أرمينيا معبر متاح للصادرات السورية إلى دول «الأوراسي»

| الوطن

قريبا يغدو بمقدور السلع والمنتجات السورية الوصول إلى أرمينيا، التي تشجع على تصدير سلة واسعة منها، والتي ستدخل أسواق دول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي (الأوراسي) ما يمثل فرصة سانحة للنهوض بالاقتصاد السوري والتحايل على العقوبات الدولية المفروضة عليه بسبب الحرب الجارية حالياً.

وأوضح رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي لـ«الوطن» أن أرمينيا مهتمة باستيراد قائمة سلع ومنتجات سورية متاحة للتصدير مؤلفة من ١٩٩ مادة وبند جمركي، رأى الجانب الأرميني الذي طلبها وتسلمها أن بالإمكان تصديرها عبر أرمينيا إلى دول الاتحاد الأوراسي (روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وكازخستان)، وهي سوق كبيرة مهمة ومتاحة لإنعاش الاقتصاد السوري راهناً.

وبين زكي أنه قصد أخيراً العاصمة الأرمينية يريڤان لهذه الغاية، وبموجب توجيهات من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة التقى فيها أنطرانيك أليكسانيان المدير التنفيذي لغرفة الصناعة والتجارة في أرمينيا وإدوارد كيراكوسيان المدير التنفيذي لاتحاد المصنعين ورجال الأعمال في أرمينيا، ولفت إلى أنه وبحضور سفير سورية في يريڤان عصام نيال، سلم الجانب الأرميني قائمة الصادرات السورية المتاحة للتصدير لبدء اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستجرارها من سورية.

وأشار زكي إلى أنه ركز خلال الاجتماع على أن قائمة السلع يمكن أن تصدر من سورية إلى أرمينيا عبر ميناء اللاذقية مروراً بجورجيا، ويمكن الإفادة منها لكونها غير مشمّلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية عدا عن توافر طرق عديدة لتحويل الأموال بين البلدين بشكل آمن ومستمر، «الأمر الذي لاقى ترحيب كيراكوسيان الذي أوضح أن بإمكان أرمينيا، ذات السوق الصغيرة، عرض السلع السورية المصدرة إليها في أسواق دول الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي (الأوراسي) إضافة إلى استيراد المواد الأولية من سورية وتصنيع السلع في أرمينيا ثم تصديرها إلى خارجها على اعتبارها ذات منشأ أرميني، ما يفتح أسواقاً جديدة واعدة أمام الصادرات السورية».

وقال زكي إنه وبعد أن استعرض مع الطرف الأرميني الفعاليات التي قام بها مجلس الأعمال السوري الأرميني منذ تأسيسه سنة ٢٠٠٩ إلى الآن ودوره في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فإنه أبلغ الجانب الأرميني أن الوقت قد حان للإقلاع بالعلاقات الاقتصادية من جديد ورفع حجم التبادل التجاري بين سورية وأرمينيا «وقد شدد على أهمية إقامة تعاون اقتصادي على صعيد إعادة إعمار سورية بعدما لمست في زياراتي المتكررة إلى يريڤان اهتمام رجال الأعمال الأرمن والجانب الرسمي بهذا المجال، وأشار إلى أهمية تنظيم زيارة لوفد رجال الأعمال الأرمن إلى سورية لإطلاعهم على المشاريع المتاحة في هذا المضمار وتحديد الخطوات الواجب اتخاذها مستقبلاً».

وبين زكي أن المدير التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة في أرمينيا أبدى ترحيبه بالاقتراح وأكد أنه سيتم عرضه على رجال الأعمال الأرمن بغية تحديد اتجاهات التعاون وقدرات وخبرات الطرف الأرميني في مجال إعادة الإعمار على أن يتم إعلام الجانب السوري بالأفكار التي سيقدمها رجال الأعمال.

ولفت رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني إلى أنه التقى في زيارة سابقة إلى يريڤان رئيس اتحاد المصنعين في أرمينيا أرسين غازاريان الذي طلب منه إمكانية موافاته بقائمة تتضمن المواد التي ترغب سورية في تصديرها إلى أرمينيا مرفقة بكود البند الجمركي الخاص بها في مسعى لتشجيع الصادرات السورية وتقوية الاقتصاد السوري، «وأكد أنه سيبذل كل ما بوسعه لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين سورية وأرمينيا، وأعرب عن رغبة وزير الاقتصاد الأرميني في تنظيم زيارة وفد من رجال الأعمال الأرمن إلى سورية للاطلاع على البيئة الاستثمارية فيها، وخاصة في مجال إعادة الإعمار».

دراسة خاصة ومن على منبر جمعية العلوم الاقتصادية

١٧٪ من السكان يمارسون أعمالاً مخالفة للقانون نصفهم في التهريب والابتزاز والاتجار بالمخدرات والأسلحة

| علي محمود سليمان

بلغ معدل البطالة في العام الماضي (٢٠١٥) ٥٣٪، والعاطلون من العمل أكثر من ٢,٩٢٣ مليون عامل، بينما انخفضت نسبة المناطق التي توفر فرصاً عديدة للعمل المنخفض من ٦٥٪ قبل الأزمة إلى ١٢٪ خلال الأزمة، وارتفعت نسبة المناطق التي لا يتوفر فيها فرص للعمل على الإطلاق إلى ٢٤٪ خلال الأزمة بعد ما كانت النسبة تقرب من الصفر قبل الأزمة، بينما وصلت نسبة المنخرطين في الأعمال غير القانونية إلى ١٧٪ من إجمالي عدد السكان، منهم ٥٠٪ عمال منخرطون في أعمال غير قانونية كأعمال التهريب وتوليد الكهرباء والابتزاز والاتجار بالمخدرات والأسلحة وتكرير النفط غير النظامي، مع وجود فئة واسعة من العمال غير مشمولين بقوانين العمل سواء القانون العام أم الخاص.

هذه النسب والأرقام طرحت يوم أمس حلال الحلقة النقاشية المنظمة في جمعية العلوم الاقتصادية السورية حول «العمل غير المنظم في سورية» من إعداد الباحثين نبيل مرزوق وزكي محشي، بهدف توضيح مفهوم العمل غير المنظم، وخصائصه، ومحدداته قبل الأزمة، إضافة إلى إثر الأزمة على طبيعة وحجم وخصائص العمل غير المنظم، واقتراح سياسات تعزز العمل اللائق وتحد من العمل المرتبط باقتصاديات العنف.

وحسب الدراسة المقدمة، فقد تراجعت نسبة المناطق التي كانت تشهد عدداً وسطياً مناسباً من ساعات العمل من ٧٠٪ قبل الأزمة إلى ٢٢٪ خلال الأزمة، مع ازدياد الاستغلال من أصحاب العمل وزيادة ساعات العمل للتعويض عن انخفاض أجر ساعة العمل، والأخطر كان انتقال المنشآت الصناعية النظامية إلى العمل غير المنظم بسبب تعرضها للتدمير والنهب وانتقالها من مواقع عملها الأساسي إلى مناطق غير مخدمة ومجهزة، حيث سجلت خسائر الاقتصاد السوري ضمن خمس سنوات من الأزمة حتى العام ٢٠١٥ أكثر من ٢٥٥ مليار دولار أميركي وهو رقم يشكل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي للعام ٢٠١٠، مع تقديرات لمعدل الفقر العام بنحو ٨٥,٢٪ وأصبح ٣٥٪ من السكان تحت خط الفقر المدقع «الغذائي».

وحسب المعطيات فإن هناك علاقة مركبة بين الفقر والعمل غير المنظم، حيث يعتبر العمل غير المنظم فرصة لتجنب الفقر والعوز للكثيرين ولكن الإنتاجية تكون منخفضة ومن ثم الأجور المتدنية قد تؤدي إلى احتمال الوقوع في الفقر على المدى الطويل، ولذلك فإن النمو السريع وغير المدروس للقطاع المنظم سيؤدي إلى تسارع وتوسع في العمل غير المنظم، حيث إن نمو الناتج المحلي غير كاف لتقليص حجم العمل غير المنظم وهو يترافق أحياناً مع توسعه أو الحفاظ على حجمه.

وقد اعتمدت الورقة تعريفاً إجرائياً للعمل غير المنظم «كإجمالي الوظائف غير النظامية، سواء تمت في القطاع المنظم، ومؤسسات القطاع غير المنظم، أو الأسر المعيشية». وقد شكلت العمالة غير المنظمة في العام ٢٠١٠ نحو ٦٥,٦٪ من إجمالي المشتغلين، ويلاحظ ارتفاع نسبة العمل غير المنظم في حلب إلى ٧٦٪ على الرغم من أنها مدينة صناعية وفي دمشق ٦٠٪ على الرغم من أنه لا قطاع زراعياً فيها وأغلب القطاعات فيها هي مؤسسات وصناعات منظمة، حيث إن العمل غير المنظم ينشط في مجالات الزراعة والصناعة بشكل رئيسي، مع تدني الأجور في العمل غير المنظم مقارنة مع العمل في القطاع المنظم، وبلغت النسبة نحو ٨٩٪ من العاملين في القطاع الخاص، وهي نسبة مرتفعة جداً وتشمل معظم القطاع الخاص.

وبحسب خط الفقر الأدنى في العام ٢٠١٠ فإن ٣٣٪ من العاملين يعانون وأسرهم الفقر الشديد في حال اعتمادهم على عائد العمل الأساسي والثانوي، وتصل هذه النسبة إلى ٣٧,٦٪ بين العاملين غير المنظمين و٢٤,٢٪ بين العاملين المنظمين أي أن معاناة العاملين كافة ضخمة والفجوة بين الأجور والحد الأدنى للمستوى المقبول للمعيشة كبيرة وتزداد في حالة العمل غير المنظم. كما تصل نسبة الفقر الشديد بين العاملين في القطاع الحكومي إلى ٢٣,٢٪.

وطرحت الورقة ملامح إستراتيجية لتجاوز الاستغلال والعنف وتتكون من المؤسسات التضمينية والمساءلة، النمو التضميني مع عمل منتج ولائق، العدالة الاجتماعية وتفكيك مقومات الفقر والحرمان، وسياسات وبرامج لمواجهة تفاعلات النزاع.

ملاحظة:

إن نشر هذه الأرقام لا يعني تبنيها وربما تحتاج إلى تدقيق ونقترح أن يتم ذلك من خلال تشكيل لجنة مشتركة مع المكتب المركزي للإحصاء ومعدي الدراسة نبيل مرزوق وزكي محشي.

البطاقة الذكية للسكر والرز

«التموين» لـ«الوطن»: لا رفع للدعم عن الخبز وما أثير حوله فهم خطأ

| عبد الهادي شباط

نفى مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وجود أي توجه رسمي لرفع الدعم عن مادة الخبز، مبيناً أن ما أثير مؤخراً حول الموضوع «غير دقيق وتم فهمه خطأ وأن ما تم الحديث عنه في وزارة التجارة الداخلية هو استبدال البطاقة التموينية الورقية التي كان يحصل بموجبها المواطن على مستحقاته من الدعم في المواد المقننة خاصة مادتي السكر والرز وسيتم إحلال بطاقة ذكية بديلاً منها تشبه بطاقة الصراف التي يحملها الموظفون للحصول على معاشاتهم».

من جانبه أوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عثمان حامد أن هذه البطاقة الذكية يمكن استخدامها في تقديم العديد من أوجه الدعم التي ترغب الحكومة في إيصالها للمواطن بطريقة أسهل وأبسط، وتوفر على الحكومة الكثير من المستلزمات السابقة التي كانت تحتاجها لتنفيذ بعض أنواع الدعم، ففي حال المواد المقننة سيتم توفير النفقات التي كانت تذهب على طباعة وتنفيذ البطاقة التموينية الورقية.

إلا أن هذه البطاقة الذكية ما زالت تتطلب جملة من الإجراءات والترتيبات التي يتم بحثها ودراستها من لجان مختصة تشمل عدداً من الوزارات والجهات العامة المعنية بإصدار مثل هذه البطاقة بينما أوضح أن لا علم له بأي نية لرفع الدعم عن مادة الخبز واستخدام البطاقة الذكية في هذا المجال، وأن إنجاز البطاقة الذكية ما زال يحتاج لوقت لتنفيذ هذه البطاقة وأن الوزارة تسعى لإيصال الدعم إلى مستحقيه بشكل صحيح ودقيق من دون أن يستفيد شخص غير محتاج للدعم على حساب آخر محتاج لهذا الدعم وبالتالي الوصول إلى الشريحة المستهدفة من الحكومة بشكل دقيق.

ونشرت وكالة الأنباء (سانا) أمس تأكيداً لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي بأن الحكومة حريصة كل الحرص على الاستمرار بتوفير جميع المستلزمات الأساسية من السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية للإخوة المواطنين بما فيها المواد المدعومة من الدولة.

مشيراً إلى أن الحكومة مستمرة بتقديم الدعم اللازم للإخوة المواطنين من السلع والمواد الغذائية الأساسية وأن استبدال البطاقة التموينية الورقية ببطاقة عائلية إلكترونية يتطلب جملة من الإجراءات والترتيبات تتم دراستها حالياً من مختصين من عدة وزارات وجهات عامة وهذا الأمر يتطلب مزيداً من الوقت وهو من جملة الرؤى والتطلعات التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها بهدف إيصال الدعم إلى مستحقيه بشكل صحيح ودقيق.

وأوضح أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ماضية في تنفيذ توجهات الحكومة والعمل على اتخاذ وتوفير كل ما من شأنه تعزيز صمود شعبنا في مواجهة التحديات التي فرضتها الحرب الإرهابية الظالمة عليه مؤكداً أن دعم المواد الأساسية مستمر وأن تحويل البطاقة التموينية الورقية إلى إلكترونية أمر طبيعي ومعمول به في معظم الدول المتقدمة.

لمعالجة الخلل والتجاوزات.. الحكومة تقرّ

مشروع قانون يجيز لرئيس الحكومة إعفاء رؤساء مجالس الوحدات الإدارية والأعضاء التنفيذيين

| الوطن

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس على عدد من مشروعات القوانين الخدمية والتنموية المتعلقة بالأحوال المدنية والإدارة المحلية والتنمية الإدارية، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة.

وفي الشأن الخدمي وضمن خطة الحكومة لمكافحة الخلل في الوحدات الإدارية وافق المجلس على مشروع قانون بإضافة بند إلى المادة ١١٦ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ بحيث يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للإدارة المحلية إعفاء رئيس مجلس وحدة إدارية (مدينة- بلدة- بلدية) أو إعفاء عضو تنفيذي لمجلس وحدة إدارية (محافظة – مدينة – بلدة- بلدية).

ويأتي مشروع القانون بهدف ضبط العمل ومعالجة الخلل والتجاوزات بعد إثبات ارتكاب رؤساء مجالس الوحدات الإدارية وأعضاء مكاتبها التنفيذية مخالفات أو أعمالاً تضر بالوحدة الإدارية.

وفي إطار تبسيط الإجراءات والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة للمواطنين في الداخل والخارج وافق المجلس على مشروع قانون تعديل بعض مواد قانون الأحوال المدنية الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٧ بهدف تحقيق مصلحة المواطن في تسجيل واقعات أحواله المدنية ولاسيما التي تجري خارج سورية، وتقديم بعض التسهيلات في الحصول على العديد من الوثائق الخاصة بالأحوال المدنية.

وبعد مناقشات وافق مجلس الوزراء على المصفوفة التنفيذية للخطة الوطنية لوزارة التنمية الإدارية وفقاً لما تضمنه البيان الوزاري للحكومة من محاور وبرامج تتعلق بعمل وزارة التنمية الإدارية حيث تم تلخيص السياسات التي ستنتهجها الحكومة لتكون بمثابة خطة عمل لها في مجال التنمية الإدارية تتضمن تطوير الوظيفة العامة من خلال النهوض بالأداء الإداري العام ومراجعة التشريعات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتبني إستراتيجية وطنية للإصلاح الإداري.

وكلف المجلس وزارتي الزراعة والصناعة بدراسة واقع زراعة التبغ وإمكانيات التوسع بها من خلال الاهتمام بهذه الزراعة وتأمين مقومات نجاحها وزيادة الإنتاج وفق الأساليب العلمية وتقديم أصناف مقاومة للظروف البيئية المختلفة تتميز بالكفاءة في النوعية والإنتاج إضافة إلى تقديم تسهيلات للمزارعين واتخاذ إجراءات لتصريف المنتج وتصنيعه وفق مواصفات جيدة وتصدير الفائض لتحقيق القيمة المضافة من هذه الزراعة.

وبحث المجلس تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الصديقة من خلال تسمية رؤساء للجان المشتركة مع هذه الدول وإجراء تقييم لمجالس رجال الأعمال المشتركة وتفعيلها بهدف رفع مستوى التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع هذه الدول.

في الأسواق

زيت زيتون مغشوش بماركات معروفة

| الوطن

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم لـ«الوطن» عن ضبط كميات مغشوشة من الألبان والأجبان في معمل بمنطقة الصبورة، إضافة إلى ضبط كميات من الزيتون المغشوش في مستودع بمنطقة كشكول بجرمانا.

وعن طبيعة المخالفة والكميات أوضح السالم أن عناصر حماية المستهلك ضبطت ٣ أطنان من الألبان والأجبان المغشوشة يتم تصنيعها في ورشة بمنطقة الصبورة حيث يتم استخدام حليب البودرة بدلاً من مادة الحليب الطبيعي وهو ما يعتبر غشاً بذات البضاعة والتلاعب بالمواصفات حيث تم احتجاز كل الكميات المضبوطة ومصادرتها وإغلاق المعمل لمدة شهر إدارياً.

بينما مخالفة الزيت تم إعلام المديرية عنها يوم الجمعة الماضي من أحد المواطنين وتم توجه عناصر حماية المستهلك إلى المستودع مباشرة ومصادرة الكميات واحتجازها حيث تبين مباشرة أن الزيوت هي نباتية ويتم تعبئتها وتغليفها لطرحها للبيع في الأسواق على أنها زيت زيتون.

وأنه تم ضبط نحو ٣٦ صفيحة من هذه الزيوت المغشوشة ١٧ منها حملت أسماء ماركات معروفة بينما ١٩ صفيحة لم تحمل أي ماركة وتم تعبئة الزيوت ضمن عبوات مختلفة أغلبها من وزن ١٦ كغ.

وأنه تم في المستودع نفسه ضبط عبوات من مادة أصفة الزيت وبرميل بلاستيكي كبير لخلط الزيت وميزان حديدي وأوزان وأقماع للتعبئة وعدد من عبوات الزيت المستعملة. وعن الإجراءات التي اتخذتها المديرية بحق المخالفين بيّن أن المخالفات تعتبر مخالفات جسيمة لكونها تشتمل على حالات الغش والتلاعب بمواد غذائية، فقد تم تشميع المستودع بالشمع الأحمر وتنظم ضبط تمويني بحق شاغل المستودع غيابياً لكونه توارى عن الأنظار وتم سحب عينات من مادة الزيت غير معروفة النوع ولا تحمل بطاقة بيان وتم إرسالها إلى المخبر لتحليلها والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات المعتمدة وأنه سيتم إحالة المخالفين مع الضبوط موجوداً للقضاء.

تحت رعاية الدكتور
نجم حمد الأحمد
عضو القيادة القطرية وزير العدل
يعقد المؤتمر القضائي الرابع
تحت شعار:
تطوير الإدارات القضائية سرعة في التواصل والإنجاز الإداري
وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يومي الجمعة والسبت الواقع في ٢٨-٢٩/١٠/٢٠١٦م في دار الأسد للثقافة والفنون